حوكمة المراجعة وأثرها في الحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية

دراسة ميدانية على عينة من المراجعين الخارجيين بديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية فى السودان

د. أيمن عبد الله محمد أبوبكر

جامعة أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

د. عفراء الفاضل محمد عثمان

باحث - جامعة أم درمان الاسلامية

هدفت الدراسة إلى التعرف على حوكمة المراجعة وأثرها في الحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية، دراسة ميدانية على عينة من المراجعين الخارجيين بديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية في السودان، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الدور الذي يمكن أن تلعبه حوكمة المراجعة المستخدمة من قبل المراجعين الخارجيين عند قيامهم بعملية المراجعة في إكتشاف المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، ومن أجل الحصول على البيانات اللازمة لإتمام الدراسة قام الباحثان بتوزيع عدد (١٤٠) استبانة على المراجعين الخارجيين بديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية في السودان، ومن خلال تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات أهمها: أكدت نتائج الدراسة بأن حوكمة المراجعة لها دور فاعل في خفض المخاطر إلى مستوي مقبول وقد تحصلت على درجة موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة، أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة قوية وتأثير ذي دلالة إحصائية لكافة متغيرات الدراسة المستقلة (أستخدام حوكمة المراجعة) في الشركات التجارية، كما أوصت الدراسة ضرورة إلزام المراجعين بالمتطلبات المهنية وبذل العناية المهنية اللازمة للحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية، كذلك ضرورة الملم المراجعين بنظم المعلومات المحاسبية الحديثة ومعرفة كيفية استخدامها وذلك للحد من التلاعب وكافة المخاطر التي قد تواجه الشركات التجارية.

مفهوم الحوكمة: تعتبر الحوكمة من المفاهيم الحديثة التي أدت أهمية كبيرة في قطاع الأعمال العام والخاص المهنية وغير المهنية لما لها من أهمية كبيرة في إدارة المؤسسات وحماية حقوق المساهمين حيث تعددت الاتجاهات الفكرية في أهمية الحوكمة.

وعرفت بأنها: مجموعة من الآليات والإجراءات والنظم والقرارات التي تتضمن كل من الانضباط، والشفافية، والعدالة، وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل (نصر، ٢٠٠٨م، ص ٦٨٠).

كما تعرف بأنها: الإطار العام الذي يجمع القواعد، العلاقات، النظم، المعايير، العمليات التي تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات (الخلاق، ٢٠٠٩م، ص ٧).

كما عرفت حوكمة المراجعة بأنها مجموعة من الآليات والأدوات والمبادئ والأساليب التي تساعد المعنيين بالمهنة على مراقبة أداؤها للقيام بدورها ووفائها بمسؤولياتها بجودة ملائمة بما يسهم إيجابيًا في تحقيق رفاهية المجتمع، (عبدالعزيز، ٢٠١٦م، ص ٧٦).

تعني حوكمة مهنة المراجعة وجود مجموعة من المبادئ والقواعد شبه الرسمية التي تستهدف رقابة وضبط الأداء المهني للمحاسبين في احكام الرقابة على الأداء المالي وغير المالي لعملاء مراقب الحسابات (علي، ٢٠٠٩م، ص ٢٦٣).

أهمية حوكمة المراجعة:

إن اهتمام مستخدمي التقارير المالية ينصب على أهمية خلو هذه القوائم من الأخطاء والتحريفات الجوهرية من خلال الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني ولذلك تكمن أهمية حوكمة المراجعة في الآتي:

١. حوكمة المراجعة تساعد المستخدمين والأطراف ذات المصلحة في المنشأة في إتخاذ القرارات التي تكفل لهم تحقيق الأهداف المرسومة من جانبهم حيث تزيد من درجة الثقة في القوائم المالية وبالتالي إتخاذ القرارات الصائبة التي تؤدي الي نجاح المشروعات مما يؤدي الي النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع (صالح، ٢٠٠٩م، ص ٧٨).

٢. الالتزام بمتطلبات تنظيم المهنة والتي تتمثل في نظم رقابة الجودة وذلك نظراً لما تشمله هذه من سياسات وإجراءات هدفها تحسين أداء الأفراد داخل مكاتب المراجعة والتأكيد على الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية عند تنفيذ ممارسات المراجعة (محمد، ٢٠١٧م، ص ٦٩) .

٣. تخفيض مخاطر أعمال منشآت المراجعة حيث يتطلب الأمر العمل على إدارة هذه المخاطر والحد من آثارها السلبية المتوقعة وبالتالي تحتاج هذه المنشآت إلى أداة أو وسيلة خارجية تستطيع من خلالها التعرف على المخاطر التي توجهها وتساعدها في تخفيض أثرها .

٤. تلبية توقعات الأطراف المهتمة بجودة المراجعة من خلال السعي لأن تحافظ مكاتب المراجعة على جودة ما تؤديه من خدمة يستفاد منها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويطلب مستخدمي القوائم المالية جودة عالية حتى يمكنهم الوثوق بهذه القوائم، كما تسعى المنظمات المهنية إلى إلزام مكاتب المراجعة بتحقيق مستوى عالي من الجودة من أجل تطوير مهنة المراجعة وتدعيم الثقة فيها (راضي، ٢٠١١م، ص ٣٣٣) .

يستنتج الباحثان مما سبق أن أهمية حوكمة المراجعة تكمن في مساعدة الأطراف ذات المصلحة في اتخاذ قراراتهم وإلزام مكاتب المراجعة بمتطلبات تنظيم المهنة .

أهداف حوكمة المراجعة :

تهدف حوكمة المراجعة الي توفير الرقابة الفاعلة على مكاتب المراجعة الخارجية من خلال التأكد من وفائها بالمعايير وقواعد السلوك المهني والمعايير العامة لتحقيق الأهداف التالية : (عبد العليم، ٢٠٠٠م، ص ٣١٣) :

١ . التقليل من الأخطاء والتلاعب وتوفير نظام محاسبي فعال لإنتاج المعلومات المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات المختلفة .

٢ . توفير الإرشادات الخاصة بالإجراءات التي يجب أن يلتزم بها المراجع الخارجي من أجل الالتزام بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض السلطة لمساعديه في مهمة المراجعة .

٣ . خدمة مُعدي ومستخدمي القوائم المالية ومكاتب المراجعة والمنظمات المهنية التي تسعى إلى إلزام مكاتب المراجعة الخارجية بتحقيق مستوى عالٍ من الجودة، من أجل تطوير المهنة وتدعيم الثقة فيها .

٤ . أداء عملية المراجعة الخارجية بكفاءة وفاعلية وفقًا لمعايير المراجعة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية التي تم اكتشافها في القوائم .

٥ . المساهمة في الجهد الوطني من أجل الارتقاء بمستوى المهنة وتساهم في الحد من تعرض المراجعين للمشاكل والمساءلات القانونية وتجنبهم الاتهام بالتقصير في أداء الواجب المهني (إسماعيل ويحيى، ٢٠٠٠م، ص ٢٨٥) .

٦ . كسب ثقة العملاء من خلال زيادة الدقة والانتباه الي التفاصيل أثناء العمل .

٧ . الارتقاء بجودة الأداء المهني .

كما أشارت دراسة أخرى الي أن حوكمة المراجعة تهدف إلى الآتي :

١ . تقويم الأداء المهني لمراقب الحسابات .

٢ . الرقابة المستمرة على الأداء المهني لمراقب الحسابات .

٣ . دعم الدور الرقابي للمهنة .

٤ . دعم الدور الاقتصادي للمهنة في المساهمة في رفاهية المجتمع من خلال الرقابة على عملاء المهنة، خاصة الوحدات الاقتصادية .

٥ . الحفاظ على سمعة المهنة .

٦ . دعم استقلال المهنة ومنسوبيها في آن واحد .

٧ . دعم دور المهنة في مواجهة والحد من الأزمات والانهيارات المالية (فرح، ٢٠١٧م، ص ٤٤) .

المخاطر التي قد تواجه الشركات التجارية :

العسر المالي : هو الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات المؤسسة – كمشروع قائم – أقل من ديونها أي أن القيمة الصافية للمشروع إما أن تكون صفراً أو سالبة عندها لا تكون قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها ضعف السيولة نتيجة ضعف قدرتها المالية المتمثلة في النقدية والأصول سريعة التحويل إلى نقدية عن مقابلة تلك الالتزامات (Nogler, 1995, p 55) .

ورغم أنه توجد أساليب متعددة لمواجهة العسر المالي فإنه يثير الشك في مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط، وإن المنشآت تتسلم آراء المراجعين بخصوص عدم التأكد من قدرتها على الاستمرارية في

النشاط إما فى حالة العسر المالي أو تعرضها لدعاوى قضائية، يظهر العسر المالي عندما تعجز المنشأة عن مقابلة ديونها الجارية مما يعني ضعف السيولة وقد يكون العسر المالي حالة مؤقته تواجه المنشأة لعدم إجراء مقابلة صحيحة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وبالتالي لا يؤثر على قدرة المنشأة على الاستمرار وقد ينظر البعض إلى العسر المالي فى المدى الطويل والذى يطلق عليه العسر المالي الحقيقي أو الكامل.

الفشل: يعني الفشل في مفهومه العام تحقيق المنشأة لخسائر متوالية أو عدم تحقيقها عائداً مناسباً من الارباح وتودي إلى الحالة التي عليها المنشأة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها أو استعادة توازنها المالي والنقدي والتشغيلي (الخضيري، ١٩٩٧م، ص ١٠).

توجد أنواع للفشل منها ما يلي:

* **الفشل الاقتصادي**: يعرف بأنه فى حالة تعجز المنشأة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، ويتمثل في إنخفاض إيرادات المنشأة وعدم كفايتها لتغطية تكاليفها وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل عائد عن الاستثمارات المماثلة (الطويل، ٢٠٠٨م، ص ٥٨).

* **الفشل المالي**: وهو الحالة التي تنعدم فيها قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل ويتضمن المشكلات والمظاهر الناتجة خلال الفترة ما بين العسر المالي والافلاس، وأهمها استنفاد المشروع لقدرته على الاقتراض وعدم قدرته على سداد التزاماته، وتراكم السحب على المكشوف وعدم إجراء أي توزيعات على المساهمين ويترتب على ذلك زيادة كبيرة في إجمالي التزامات المنشأة عن إجمالي القيمة السوقية لأصولها (الزبيدي، ٢٠٠٢م، ص ٢٣٦).

* **الفشل القانوني**: يتمثل في الحالة التي لا تتمكن فيها المنشأة من مواجهة العسر المالي في أقصى درجاته، وبالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتراف بالفشل من الناحية القانونية، وهو يحدث عندما لا تستطيع المنشآت الوفاء بالتزاماتها لفترة طويلة وبالتالي فإنه من الضروري إتخاذ إجراءات قانونية تتعلق بإشهار الإفلاس والتصفية.

ومن أهم المؤشرات التي تساعد في التنبؤ بالفشل المالي: (جمعة، ٢٠١٠م، ص ١٣٧).

* نسبة الأصول السريعة إلى الخصوم المتداولة تتناقص.

* القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تتناقص.

* إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول تتزايد .

* صافي الدخل إلى إجمالي الأصول يتناقص .

* الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول تتزايد .

* الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول تتناقص .

* المبيعات إلى إجمالي الأصول تتناقص .

مظاهر الضعف الإداري: يمكن أن تؤدي مظاهر الضعف الإداري إلى مؤشرات تزيد من التاثير السالب للمؤشرات المالية .

الإفلاس: يعرف الإفلاس بأنه الحالة التي تتوقف فيها المنشأة عن دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لإدارتها، وعرف أيضًا الإفلاس بأنه الحالة التي تكون فيها إجمالي خصوم المنشأة تزيد بوضوح عن إجمالي أصولها، وعلى ذلك فالإفلاس عبارة عن اصطلاح يستخدم للإشارة إلى أن منشأة الأعمال تواجه متاعب تمويلية، وبالتالي تعجز عن دفع ديونها وتتولى المحكمة إدارة أصولها (محمود، ١٩٨٨م، ص ١٣) . أما الإفلاس من الناحية القانونية فينظر اليه بأنه طريق للتنفيذ على مال المنشأة التي تتوقف عن دفع ديونها التجارية وذلك بالحجر على ما تبقى من أموال المنشأة ووضعها تحت يد القضاء (العكيلي، ١٩٩٢م، ص ٤) .

تؤكد الدراسات بأن حالة الفشل المالي أو العسر المالي الناتجة عن نقص السيولة هى المقدمة الحقيقية لحالة الفشل المالي الكامل، والذي يؤدي بدوره إلى الإفلاس وهو ما يتعارض مع فرض الاستمرارية (شاكر، ١٩٨٩م ص ١) .

تجدر الإشارة إلى أن مسؤولية المدقق تنحصر في تقييم ما إذا كان هناك شك مادي بخصوص مدى قدرة المنشأة على الاستمرارية فى مزاولة نشاطها لفترة معقولة من الزمن لا تزيد عن سنة مالية واحدة من تاريخ اعداد القوائم .

يرى الباحثان أن نقص السيولة هو المؤشر الرئيسي الاول والمهدد الاساسي وأكبر المخاطر التي قد تواجه الشركة .

الدراسة الميدانية: مجتمع وعينة الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من: ديوان المراجع القومي، ومكاتب المراجعة الخارجية . وتمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع عدد (١٤٠)

استبانة على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع البحث وتم استرجاع (١٢٤) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التي تمَّ جمعها من خلال الاستبيانات وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for "Social Sciences" ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث وإختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

١. إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). وتم إستخدام معامل إرتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء، ويعد المقياس جيداً وملائما إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن (٦٠٪).

٢. الصدق الداخلي لعبارات فرضية الدراسة:

جدول رقم (١) – معامل ارتباط بيرسون لعبارات الفرضية

العبارات	معامل الارتباط	مستوي المعنوية
تقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال مناقشة الإدارة.	٠.٦٦٦	٠.٠٠٠
الفهم الكامل لطبيعة عمل المنشأة والظروف المحيطة بها.	٠.٧٧٥	٠.٠٠٠
تحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن معدل دوران الادارة.	٠.٦٨٧	٠.٠٠٠
تحديد مستوى الخطر المراجعة الذي يمكن أن يتقبله المراجع.	٠.٧١٤	٠.٠٠٠
تقل بوجود ادلة الاثبات الكافية والملائمة.	٠.٦٧٨	٠.٠٠٠
تحليل الحسابات لتحديد درجة المخاطر التي يمكن تتعرض لها.	٠.٧٠٠	٠.٠٠٠
تصميم عناصر الرقابة لتقييم ما إذا كانت تحقق أهداف المراجعة.	٠.٦٢٣	٠.٠٠٠
العمل على إكتشاف مخاطر الرقابة التي تنشأ من تخطي الأخطاء المادية.	٠.٦٦٢	٠.٠٠٠

استخدام المراجع لحكمه المهني لخفضها إلى مستوى مقبول.	٠.٦٧٩	٠.٠٠٠
تحتاج الي مراجعين ذوي خبرة وكفاءة عالية.	٠.٦٥٣	٠.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يوضح الجدول رقم (١) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١)، حيث أن مستوى الدلالة لكل عبارة أقل من ٠.٠٥ وبذلك تعتبر عبارات الفرضية صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٢) – التوزيع تكراري والنسبة المئوية لعبارات فرضية الدراسة

العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة
تقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال مناقشة الإدارة.	٦٤	٥١.٦	٤٧	٣٧.٩	١٠	٨.١	٣	٢.٤	٠	٠
الفهم الكامل لطبيعة عمل المنشأة والظروف المحيطة بها.	٦٢	٥٠	٥١	٤١.١	٧	٥.٦	٤	٣.٢	٠	٠
تحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن معدل دوران الادارة.	٥٩	٤٧.٦	٤٦	٣٧.١	١٨	١٤.٥	١	٠.٨	٠	٠
تحديد مستوى الخطر المراجعة الذي يمكن أن يتقبله المراجع.	٥٣	٤٢.٧	٥٢	٤١.٩	١٦	١٢.٩	١	٠.٨	٢	١.٦
تقل بوجود ادلة الاثبات الكافية والملائمة.	٤٩	٣٩.٥	٥٤	٤٣.٥	١٨	١٤.٥	٣	٢.٤	٠	٠
تحليل الحسابات لتحديد درجة المخاطر التي يمكن تتعرض لها.	٥٢	٤١.٩	٥٩	٤٧.٦	١٢	٩.٧	١	٠.٨	٠	٠
تصميم عناصر الرقابة لتقييم ما إذا كانت تحقق أهداف المراجعة.	٥٣	٤٢.٧	٥٦	٤٥.٢	١٣	١٠.٥	١	٠.٨	١	٠.٨
العمل على إكتشاف مخاطر الرقابة التي تنشأ من تخطي الأخطاء المادية.	٤٦	٣٧.١	٥٩	٦;٤٧	١٨	٥;١٤	١	٠.٨	٠	٠
استخدام المراجع لحكمه المهني لخفضها إلى مستوى مقبول.	٤٦	٣٧.١	٦٢	٥٠	١٠	٨.١	٥	٤	١	٠.٨
تحتاج الي مراجعين ذوي خبرة وكفاءة عالية.	٦٧	٥٤	٤٤	٣٥.٥	٩	٧.٣	٤	٣.٢	٠	٠

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتضح من خلال بيانات الجدول (٢) الآتي:

١. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الأولي حيث بلغت نسبتهم (٥١.٦)٪ بينما الموافقون بلغت نسبتهم (٣٧.٩)٪، أما المحايدون فبلغت نسبتهم (٨.١)٪، بينما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٢.٤)٪.

٢. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة الثانية حيث بلغت نسبتهم (٥٠)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٤١.١)٪، أما المحايدون فقد بلغت نسبتهم (٥.٦)٪، بينما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٣.٢)٪.

٣. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الثالثة حيث بلغت نسبتهم (٤٧.٦)٪ إما أفراد العينة الموافقون فقد بلغت نسبتهم (٣٧.١)٪، بينما المحايدون فبلغت نسبتهم (١٤.٥)٪، أما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٤. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة الرابعة حيث بلغت نسبتهم (٤٢.٧)٪، بينما الموافقون فبلغت نسبتهم (٤١.٩)٪، أما أفراد العينة المحايدون فبلغت نسبتهم (١٢.٩)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (١.٦)٪، بينما الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٥. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة الخامسة حيث بلغت نسبتهم (٤٣.٥)٪، بينما الموافقون بشدة فبلغت نسبتهم (٣٩.٥)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (١٤.٥)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٢.٤)٪.

٦. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة السادسة حيث بلغت نسبتهم (٤٧.٦)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٤١.٩)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (٩.٧)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٧. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة السابعة حيث بلغت نسبتهم (٤٥.٢)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٤٢.٧)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (١٠.٥)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون والذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٨. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة الثامنة حيث بلغت نسبتهم (٤٧.٦)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٣٧.١)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (١٤.٥)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

٩. أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العبارة التاسعة حيث بلغت نسبتهم (٥٠)٪ بينما الموافقون بشدة بلغت نسبتهم (٣٧.١)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (٨.١)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٤)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون بشدة فبلغت نسبتهم (٠.٨)٪.

١٠. أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على العبارة العاشرة حيث بلغت نسبتهم (٥٤)٪ بينما الموافقون بلغت نسبتهم (٣٥.٥)٪، إما أفراد العينة المحايدون فقد بلغت نسبتهم (٧.٣)٪، أما أفراد العينة الذين لا يوافقون فبلغت نسبتهم (٣.٢)٪.

٣. الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات فرضية الدراسة:

جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لعبارات فرضية الدراسة

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تقييم مستوى الخطر المتلازم من خلال مناقشة الإدارة.	٤.٣	.٧٤	مرتفعة جدا
الفهم الكامل لطبيعة عمل المنشأة والظروف المحيطة بها.	٤.٣	.٧٣	مرتفعة جدا
تحديد المخاطر التي يمكن أن تنتج عن معدل دوران الادارة.	٤.٣	.٧٤	مرتفعة جدا
تحديد مستوى الخطر المراجعة الذي يمكن أن يتقبله المراجع.	٤.٢	.٨٢	مرتفعة جدا
تقل بوجود ادلة الاثبات الكافية والملائمة.	٤.٢	.٧٧	مرتفعة جدا
تحليل الحسابات لتحديد درجة المخاطر التي يمكن تتعرض لها.	٤.٣	.٦٧	مرتفعة جدا
تصميم عناصر الرقابة لتقييم ما إذا كانت تحقق أهداف المراجعة.	٤.٢	.٧٥	مرتفعة جدا
العمل على إكتشاف مخاطر الرقابة التي تنشأ من تخطي الأخطاء المادية.	٤.٢	.٧١	مرتفعة جدا
استخدام المراجع لحكمه المهني لخفضها إلى مستوى مقبول.	٤.١	.٨١	مرتفعة جدا
تحتاج الي مراجعين ذوي خبرة وكفاءة عالية.	٤.٤	.٧٦	مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

١. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (٤.٣) بانحراف معياري (٠.٧٤) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الأولى.

٢. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (٤.٣) بانحراف معياري (٠.٧٣) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثانية.

٣. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (٤.٣) بانحراف معياري (٠.٧٤) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثالثة.

٤. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (٤.٢) بانحراف معياري (٠.٨٢) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الرابعة.

٥. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (٤.٢) بانحراف معياري (٠.٧٧) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الخامسة.

٦. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (٤.٣) بانحراف معياري (٠.٦٧) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السادسة.

٧. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (٤.٢) بانحراف معياري (٠.٧٥) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة السابعة.

٨. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (٤.٢) بانحراف معياري (٠.٧١) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة الثامنة.

٩. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (٤.١) بانحراف معياري (٠.٨١) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون على العبارة التاسعة.

١٠. بلغت قيمة المتوسط لأفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (٤.٤) بانحراف معياري (٠.٧٦) وهذه القيمة تدل على أن معظم أفراد العينة موافقون بشدة على العبارة العاشرة.

اختبار الفرضية: تنص فرضية الدراسة على الآتي: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة المراجعة والحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية"

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر حوكمة المراجعة على المخاطر التي تواجه الشركات التجارية وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث

أن حوكمة المراجعة كمتغير مستقل (X_1)، والمخاطر التي تواجه الشركة (Y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات فرضية الدراسة

	معاملات الإنحدار	(t أختبار)	(Sig القيمة الاحتمالية)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	١.٦٩٨	٥.٥٣٩	٠.٠٠٠	معنوية
$\hat{\beta}_1$	٠.٦٠٤	٨.٥١٧	٠.٠٠٠	معنوية
(R معامل الإرتباط)	٠.٦١١			
معامل التحديد (R^2)	٠.٣٧٣			
(F إختبار)	٧٢.٥٤٧	النموذج معنوي		
$Y1 = 1.698 + 0.604X1$				

المصدر : إعداد الباحثان، الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي :

- أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين حوكمة المراجعة كمتغير مستقل، والمخاطر التي تواجه الشركة كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (٠.٦١١) .
- بلغت قيمة معامل التحديد (٠.٣٧٣)، وهذه القيمة تدل على أن حوكمة المراجعة كمتغير مستقل يؤثر بـ (٣٧٪) على مخاطر الشركة (المتغير التابع) .
- نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (٧٢.٥٤٧) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠) .
- ١.٦٩٨ : متوسط حوكمة المراجعة عندما يكون المراجع الخارجي يساوي صفراً .
- ٠.٦٠٤ : وتعني زيادة حوكمة المراجعة وحدة واحدة يزيد من الحد من مخاطر الشركات التجارية بـ ٣٧٪ .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن : "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة المراجعة والحد من مخاطر التي تواجه الشركات التجارية**" قد تحققت .

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

١ . أكدت نتائج الدراسة بأن حوكمة المراجعة لها دور فاعل في خفض المخاطر إلى مستوى مقبول وقد تحصلت على درجة موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة .

٢ . أبانت نتائج الدراسة بأن استخدام حوكمة المراجعة له تأثير مباشر على معرفة الوضع العام للشركات التجارية والحد من المخاطر التي تواجهها .

٣ . أوضحت نتائج التحليل الإحصائي (توزيع تكراري لإجابات أفراد العينة) لمتغيرات أبعاد إستخدام حوكمة المراجعة بمكاتب المراجعة لمجتمع الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية في الحد من المخاطر التي تواجهه الشركات التجارية .

٤ . أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة قوية وتأثير ذي دلالة إحصائية لكافة متغيرات الدراسة المستقلة (أستخدام حوكمة المراجعة) في الشركات التجارية .

ثانيًا : التوصيات :

١ . إلزام المراجعين بالمتطلبات المهنية وبذل العناية المهنية اللازمة للحد من المخاطر التي تواجه الشركات التجارية .

٢ . إلزام المنظمات المهنية لمكاتب المراجعة باستيفاء متطلبات جودة المراجعة عند مراجعة القوائم المالية للشركات التجارية .

٣ . ضرورة إلمام المراجعين بنظم المعلومات المحاسبية الحديثة ومعرفة كيفية استخدامها وذلك للحد من التلاعب وكافة المخاطر التي قد تواجه الشركات التجارية .

٤ . تدريب وتأهيل المراجعين لزيادة مهاراتهم ولجعلهم مواكبين للأساليب المستخدمة للتلاعب في القوائم المالية .

المصادر والمراجع

- عيد حامد الشمري، دور المراجعة الخارجية وأثرها علي حوكمة الشركات، (المنوفية : مجلة آفاق للدراسات التجارية، جامعة المنوفية، كلية التجارة، ٢٠١٠م) .
- سامح محمد رضا، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، (عمان : المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الجامعة الأردنية، العدد ١، ٢٠١١م) .

- عمر إقبال توفيق، دور التخصص المهني لمدقق الحسابات في تفعيل آليات حوكمة الشركات، (عمان: مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة العلوم التطبيقية، ٢٠١٥م).
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الرابع، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨م).
- سناء عبد الكريم الخلاق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في تصدي للأزمات المالية (عمان: المؤتمر السابع لكلية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٩ م).
- محمد صديق عبد العزيز، الدور الحوكمي للمراجعة الخارجي وأثره علي جودة التقارير المالية، الخرطوم:، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١٦م).
- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقًا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء ٥، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٩م).
- عبد الباقي إسماعيل صالح، دور المنظمات المهنية في تحسين جودة المراجعة من وجهة نظر مراجعي الحسابات في السودان، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٩م).
- بشير صالح محمد، دور جودة المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة المعلومات المحاسبية، (الخرطوم:رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٧م).
- محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ٢٠١١م).
- محمد بكري عبد العليم، قياس جودة الخدمات المهنية، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، ٢٠٠٠م).
- محمد إسماعيل واشرف يحي، قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة، (القاهرة، جامعة الازهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، العدد ١٢، ٢٠٠٠م).
- محمد فرح يس، دور حوكمة المراجعة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، الخرطوم: رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ٢٠١٧م
- الخضيرى، محسن أحمد، الديون المتعثرة الظاهرة – الاسباب – العلاج، (لقاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م).
- عمار أكرم الطويل، مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، (الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، ٢٠٠٨م).
- الزبيدى، حمزة، إدارة الائتمان المصرفى والتحليل الائتمانى، عمان الاردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢م.
- د. احمد حلمي جمعة، دور اساليب تنقيب البيانات في تطوير تقييم المدقق لتقرير الادارة لقدرة المنشأة على الاستمرارية، (جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، العدد ٧٧، ٢٠١٠م).
- يوسف أحمد محمود محمد، تطوير التحليل المالي بالاساليب الإحصائية لترشيد قرارات الاستثمار فى سوق المال المصرى، (جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة، ١٩٨٨م).
- العكيلى عزيز، أحكام الافلاس والصلح الوقائى، دراسة مقارنة، عمان الاردن، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٩٢م.
- نبيل عبدالسلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات – التشخيص – التنبؤ – العلاج – منهج تحليلى – القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٩م.

- Ismail Adelop, **The impact of corporate governance on auditor Independence**(a study of audit committees in UK listed companies, a thesis submitted to the faculty of business and law, De Montfort University in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, UK, 2010).
- Fares J.S, et al, **corporate governance and its impact on the quality of accounting information in the industrial community shareholding companies listed in Amman financial market**) Jordan, international journal of humanities and social science vol, No 5, march 2013.p184 available at www.ijhssnet.com, entrance 21/4/2015).
- Nogler. GE, (1995) **The Resolution of Audit Going Concern Opinions Auditing**: A Journal of Practice and theory,. P55.